

أسسها
خالد يوسف
المرزوق
رحمه الله
في العام
1976

الأنباء

www.alanba.com.kw

كويتية • يومية • سياسية • شاملة



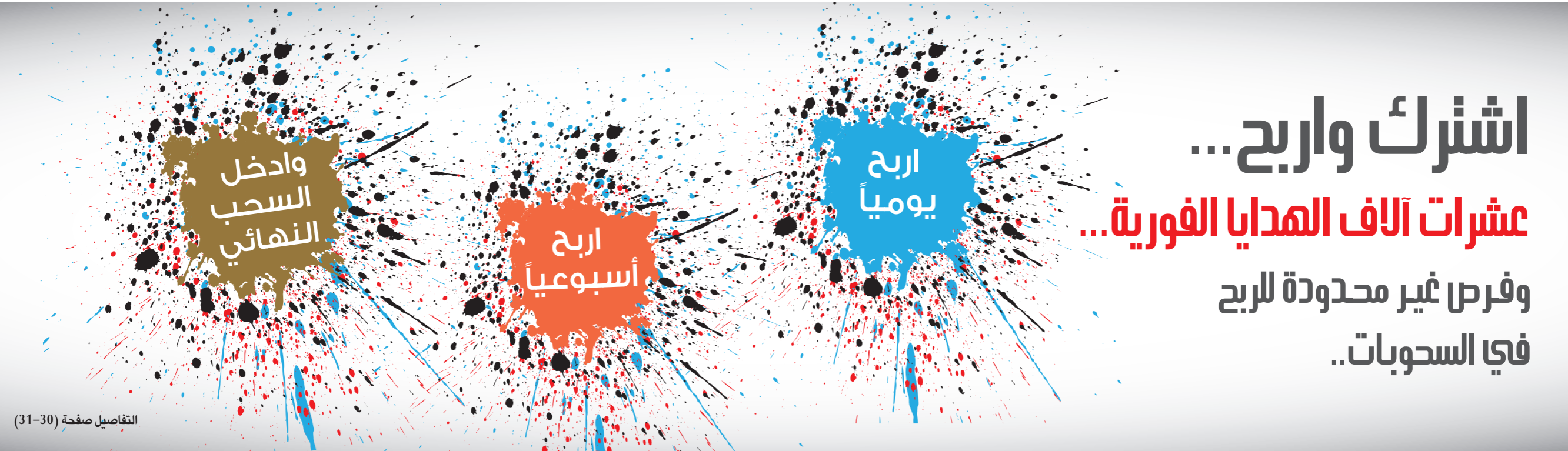
جثمان البابا شنودة في كاتدرائية العباسية (روبيرز)



سمو الشيخ سالم العلي مستقبلا الضباط

البابا شنودة الثالث على كرسي البابوية للمرة الأخيرة
وعشرات الآلاف يلقون نظرة الوداع

رئيس الحرس للضباط الجدد:
رفع اسم الكويت والحرس عاليا



التفاصيل صفحة (30-31)

2.5% لجميع الموظفين و12.5% للمتقاعدين و50 دينارا للوافدين و320 للمحاسبين والقانونيين و300 لمفتشي الجمارك و180 للمدققين و250 لمفتشي البلدية

مجلس الوزراء أقر زيادة الرواتب

في «الأنباء» اليوم

د. حسن جوهر في حوار خاص مع «الأنباء»:



بالرغم من التحريض والتعبئة والطائفية
حصلت على 5200 صوت بخسارة 1500
صوت فقط عن الانتخابات السابقة

خوضي الانتخابات كان شوكة في «بلعوم»
من لا يريد حسن جوهر في المشهد
السياسي ولا أوجل أو أندم أو أتحمس على
موافقي السياسية منذ 1996
الساحة كانت خالصة ومستقطبة ومفروزة
ومحتقنة على الآخر.. ومن نجحوا كانوا
أصحاب الخطاب الأعلى طائفا

نجاح إخواننا السنة لم يكن بركة
الشيخ حمد سنان أو غيره ولا يحق لأحد
أن ينسب ما حصل لنفسه

عربية وعالمية 56



إمام مسجد بلال بن رباح
في صيدا الشيخ
أحمد الأسير لـ «الأنباء»
ينفي أنه سلفي: أطالب
بتدخل عسكري لوقف
مجازر سورية

العبيدي اعتمد
تعيين رؤساء
الأقسام وإعلان
الأسماء اليوم

حنان عبد المعبود
عبد الكريم عبدالله

أكدت مصادر صحية
مطلعة لـ «الأنباء» أن وزير
الصحة د.علي العبيدي قد
اعتمد تعيين رؤساء الأقسام
الطبية بمختلف مستشفيات
ومراكز الكويت التابعة لوزارة
الصحة.
وأشارت المصادر إلى توقع
إعلان الأسماء اليوم، وذكرت
المصادر أن وزير الصحة
د.علي العبيدي أشرف رسميا
على اختيار الأسماء لإدخال
الكفاءات والدماء الشابة في
المستشفيات واختيار الأكفأ
لتطوير هذه الأقسام في
جميع المناطق التخصصات. وأشارت
المصادر إلى أن التغييرات فاقت
الـ 65٪ وطالبت أسماء رنانة في
تخصصات الجراحة بانواعها
والاطفال والباطنية وغيرها،
مشيرة إلى أن التغييرات مرت
بجميع المناطق الصحية، إلى
أن منطقة الصباح الصحية
كان لها النصيب الأكبر في
التغييرات بنسبة 80٪.
وكانت قد انتشرت مؤخرا
أقوال حول تأجيل الوزير
لإعلانها وللرؤساء الحاليين
لمدة ستة أشهر إلا أن وكيل
وزارة الصحة د.ابراهيم
العبدالله أكد في تصريح
لـ «الأنباء» أن الوزير ملتزم بما
وعد به، وأنه سيعين الأسماء
في الوقت الذي حدده.

المواطن لا يعد وفقا لإحكام الدستور
والقانون الكويتي من وسائل التعبير
عن الرأي المسموح به ويمثل خروج
على الشرعية وانتهاكا صريحا لإحكام
القانون. وفي هذا الخصوص فإن
مجلس الوزراء يستنكر ويرفض
هذه التجاوزات ويؤكد رفضه القاطع
لتعرض مصالح البلاد والمواطن
للضرر وذلك للمخالفة الصريحة
للقانون والاضرار الواضح بالمصلحة
العامه.

رابعاً: أن مجلس الوزراء يبدى
تفهمه لمطالب بعض الفئات الوظيفية
ومقترحاتها التي تقدمت بها بعض
الجهات الحكومية وينظر بعين الاعتبار
إلى وجهة هذه المطالب.
خامساً: أن يسجل مجلس الوزراء
التقدير للجهات التي حرصت على أن
تكون مطالبها وفق القنوات القانونية
السليمة وفق النهج الحضاري دون
التهديد بالاضراب والامتناع عن
العمل فإنه يستنكر وبشدة ورفض
القلة لإجراء حوار يصب في خدمة
العامين في بعض الجهات.
سادساً: أن مجلس الوزراء قد
استعرض ما قرره مجلس الخدمة
المدنية مؤخرا من زيادات ومزايا فإنه
يؤكد على أن تباين وجهات النظر
حول هذه الزيادات والمزايا والبدلات
هو أمر طبيعي لا ينبغي أن يعالج
سياسة فرض الأمر الواقع والتهديد
بالاضرابات.
سابعاً: أن مجلس الوزراء لا يوفته
في هذا الصدد أن يتوجه بالشكر العميق
إلى جمهور المواطنين لجنة العمل
التطوعي وخاصة الشباب الواعي
الذين أبدوا الرغبة في سد العجز
والقيام بالعمل محل المضربين وذلك
لتسيير الأعمال في الجهات التي
شهدت الإضراب لمنع تعطل مصالح
المواطنين.
ثامناً: أن مجلس الوزراء في
سبيل الوصول إلى إحقاق المطالب
المنصفة والعبالة التي تحقق المرونة
والاستجابة لجميع الفئات الوظيفية
من خلال دراسة شاملة متأنية قد وجه
مجلس الخدمة المدنية إلى تخفيف
جلساته لسرعة الإنجاز والتب في
جميع المقترحات. • التفاصيل ص 59



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك مقرناً اجتماع المجلس وجانبه الشيخ أحمد الحمود والشيخ أحمد الخالد

قد استعرض في جلسة أمس تقريرا
مقدما من مجلس الخدمة المدنية بشأن
تعديل سياسة الأجور والمرتبات في
ضوء الطلبات التي تقدمت بها بعض
الجهات الحكومية بزيادة المرتبات
والبدلات للعامين فيها. وقد أحيط
المجلس بموافقة مجلس الخدمة
المدنية على إجراء الزيادات والمميزات
والبدلات للعامين في تلك الجهات،
كما وافق مجلس الوزراء على مشروع
مرسوم يمنح أعضاء إدارة الفتوى
والتشريع علاوة قانونية ومشروع
مرسوم يمنح أعضاء الإدارة العامة
للتحقيقات علاوة قانونية. وفي هذا
الصدد أحيط مجلس الوزراء علما
بتداعيات مظاهر الامتناع عن العمل
والاضرابات التي قام بها مؤخرا بعض
العامين في الجهات الحكومية وإزاء
ذلك فإن مجلس الوزراء يؤكد على
التالي: أولا: احترامه الكامل للحقوق
الدستورية المقررة للحريات العامة
وحق الجميع في التعبير وإبداء الرأي
وبمراعاة أن ممارسة هذه الحقوق
يجب أن تكون في إطار الضوابط.
ثانيا: أنه وفقا لنص المادة 26
من الدستور فإن الوظيفة العامة
خدمة وطنية منوطة بالقائمين بها
ويستهدف موظفو الدولة في أداء
وظائفهم المصلحة العامة.
ثالثا: أن الاضراب أو الامتناع
عن العمل وما يؤدي إليه من اضرار
جسيمة للمصلحة العامة ومصالح

بدل العدوى، وبإل التلوث.
هذا واعتمد المجلس علاوة
قانونية خاصة للعامين في الفتوى
والتحقيقات تمثل نسبة من العلاوة
القضائية دون أثر رجعي.
وأكد مصدر أن زيادة المتقاعدين تم
الانتهاء منها من قبل مجلس الوزراء
في جلسات سابقة وإن الأمر أجعل إلى
الجهات المختصة للقيام بما يلزم من
إجراءات لاحقة نحو الصرف.
هذا، وشكل مجلس الوزراء لجنة
وزارية برئاسة سمو رئيس الوزراء
تسمى لجنة حماية المستهلك تضم
وزراء الداخلية والإعلام والمالية
والتجارة لاتخاذ كل ما من شأنه
الحفاظ على الأمن الغذائي، ومتابعة
أي تطورات مخاضا على مصلحة
المستهلكين وإيجاد بدائل وإجراءات
على صعيد العاملين في بعض الجهات
التي أضربت وسيتم اتخاذ إجراءات
فورية لتسيير الأعمال في جانب
إجراءات صارمة ضد التجار والشركات
التي تستغل النقص الحالي في المواد
الغذائية. وسيتم فتح باب التطوع
للعمل أمام المواطنين الراغبين في
تسيير العمل في بعض الجهات التي
تتمسك بامتناع موظفيها عن العمل
إعلان نقابة الجمارك الاستمرار في
الاضراب ورفض قرار مجلس الوزراء،
ووجه المجلس والشكر والتقدير لرئيسة
اللجنة الوطنية للتطوع الشبيخة
أمثال الأحمد. وكان مجلس الوزراء

تكليف مجلس
الخدمة المدنية
بتكثيف جلساته
للبت في المطالب
المقدمة من الجهات
الحكومية



مريم بندي - أسامة أبو السعود
عبدالهادي الجمي - أمير زكي

اعتمد مجلس الوزراء زيادة عامة
على الرواتب الأساسية تشمل 104
وظائف في القطاع العام والخاص
بنسبة 25٪ على الراتب الأساسي
للموظفين على ألا تقل قيمتها عن
50 دينارا عدا من حصل على زيادة
مجزية وتسري النسبة ذاتها على
بالتفصيل و12.5٪ للمتقاعدين بحسب
على أساس الراتب التقاعدي الشامل
وأضافة 25٪ من العلاوة الاجتماعية
للعاملين في القطاع الخاص و25٪ من
قيمة المساعدات الاجتماعية يستحق
المساعدات الاجتماعية، بميزانية 660
مليون دينار. وأقر المجلس كذلك
زيادة 50 دينارا للوافدين بميزانية
58 مليون دينار. وبحسب القرار تمت
مضاعفة البديل لحاملي البكالوريوس
من تخصصي المحاسبين والقانونيين
ليصبح 320 دينارا ولحاملي دبلوم
المحاسبة والقانون 120 دينارا،
ولمفتشي الجمارك 300 دينار، ومدقق
الجمارك 180 دينار، ومفتشي البلدية
250 دينارا إلى جانب زيادة المكافأة
التشجيعية بنسبة 50٪ للعاملين في
كل من خباري العوازم وأم المرام.
ونص القرار على بدلات جديدة
لأصحاب الوظائف الإشرافية وستكون
كالتالي: 60 دينار للرئيس القسم 80
للمراقب و100 دينار لمدير الإدارة.
ونص القرار على زيادة بعض
البدلات التي 3 أضعاف عرف منها:
بديل التوبة، المكافأة التشجيعية
للعاملين في المناطق النائية، بدل
السفر، الطعام، المكافأة التشجيعية
للموظفين الذين يستخدمون وسائل
الانتقال الخاصة بهم، بدل السماعه،
وبدل الصرافة.
وأجاز القرار الجمع مع البدلات
الأخرى عرف منها: المكافأة التشجيعية
للعاملين على الناشئات، «بدل الخطر»،
المكافأة الخاصة بالمؤهل العلمي، بدل
المسافة للموظفين المدنيين بوزارتي
الداخلية والدفاع، «بدل الضوضاء»،

الجار الله للنواب المطالبين بتقاعدته: لن يكون خالد

بيان عاكوم
رد وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله، على سؤال
حول مطالبة النواب له بالتقاعد قائلا: «لن يكون خالد
خالدا»، وأضاف الجارالله خلال افتتاح المقر الجديد

انفجار سيارة مفخخة في حي السليمانية بحلب
واشتباكات في دير الزور وتجدد قصف بابا عمرو

عواصم - وكالات: بعد تفجيرات دمشق أمس الأول
اهتزت حلب بتفجير سيارة مفخخة استهدفت فرع الأمن
السياسي في منطقة السليمانية السكنية ذات الغالبية
المسيحية. وأسفر التفجير عن سقوط 3 قتلى ونحو
25 جرحا ووقع الانفجار عشية توجه البعثة الاممية
المفوضة من المبعوث الدولي كوفي أنان لإجراء مباحثات
مع القيادة السورية حول وقف العنف. في غضون ذلك،
وبالاضراب والمظاهرات، أحييت درعا أمس ذكرى خروج
أولى مظاهرات العام الماضي وسقوط أول قتيل برصاص
الأمن قبل أن تمتد إلى باقي المدن السورية.

اجتمعت بديوان المناور وبحثت إمكانية الاتصال بالنيابات العمالية
«الأغلبية» ناقشت آلية الاستجابات
وتنسيق إقرار القوانين.. ومساءلة الشمالي

بشأن أي استجواب لأي نائب أو كتلة بالأغلبية، ولغقت
المصادر إلى أن الأغلبية ستوجه رسالة للحكومة
بضرورة عدم استمرار وزير المالية بالوزارة من
خلال بيان يطالب باستقالته أو إعفائه ولا ستقدم
مساءلته قريبا. وأوضح المصادر أن المجتمعين
تطرقوا لمسألة تجاوز الإشكالية الائتمانية التي حدثت
في الجلسة الماضية عندما رفضت الأغلبية النيابية
قانون الخطة التنموية السنوية الثانية واتفقوا على
تقديم طلب لإعادة التصويت ليفسح المجال لإدخال
تعديلات عليها. وأكدت المصادر أن المجتمعين مع
التحرك للاتصال بالنيابات المضربة بهدف التهيئة من
خلال تعليق الإضرابات بانتظار قرار مجلس الوزراء
وانهم مع التهذئة لأن هناك خسائر مالية كبيرة نتجت
عن الإضراب وفي حال كان القرار الحكومي مخيبا
لآمال الناخبين فسواجوهه بعضا التشريع من خلال
مقترحات بقوانين لإقرار الزيادات. • التفاصيل ص 15

سلطان العبدان

اتفقت كتلة الأغلبية على ضرورة رحيل وزير المالية
مصطفى الشمالي من منصبه محملة إياه مسؤولية
ما آلت إليه أوضاع العاملين وتسببه في الإضرابات
العمالية. كان ذلك خلال اجتماع الكتلة بديوان النائب
أسامة المناور ظهر أمس. مصادر من الاجتماع قالت
لـ «الأنباء» أن النواب ناقشوا قضية قانون إنشاء
المدنية الطبية لتلافي ما حصل في الجلسة السابقة من
تباين في وجهات النظر بحيث لا يتم طرح أي قانون
خارج جدول الأولويات المتفق عليها إلا بعد استيفائه
الدراسة الكاملة والجهرية في اللجنة المختصة، على
ألا يتم طرح أي قوانين غير متكاملة مستقبلا إلا بعد
التنسيق مع اللجنة التنسيقية السياسية. وأكدت
المصادر أنه لم تتم مناقشة استجواب عاشور لرئيس
الوزراء وما تم هو مناقشة كيفية وضع آلية معينة